فضائيات

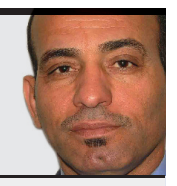

▪ عباس الغالبي

البنك المركزي . . وإرهاصات الحكومة

يعاني الاقتصاد الوطني حتى اللحظة من اختلالات بنيوية هيكلية مازالت تلقي بظلالها على معظم القطاعات الاقتصادية ، وتلازمه ظواهر تكبل انطلاقته نحو الانفتاح والاندماج مع اقتصاديات العالم ، لم تقدر الحكومة الحالية وقبلها الحكومات المتعاقبة منذ مجلس الحكم حتى الآن على المعالجة والإتيان ببرنامج حكومي اقتصادي يحتوي المشكلات ويحاكي الواقع المعيش .

وعلى الرغم من هذه الاختلالات ، وهذا المسار المتعثر للاقتصاد ، انفردت السياسة النقدية بنجاح لافت للنظر تتحدث عنه معطيات الواقع ، في وقت لم يتبجح البنك المركزي العراقي كسلطة نقدية بهذا النجاح ، وظل صامتاً طيلة الست سنين الماضية، يدحض الانتقادات والتحفظات بنتائج العمل الذي يتحقق على مستوى الممارسات بعيداً عن قرقعة وجعجعة الإعلام ، في وقت اتهم بأقسى الاتهامات ، حيث انبرى البعض وبنظرة غير علمية وغير واقعية ، ووصفوا المزاد اليومي لبيع العملة انه مدعاة لغسيل الأموال ، وهو في حقيقة الأمر أحد أهم الأدوات التي استخدمها البنك المركزي للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية ، وحتى المتتبع العادي يرى ثبات سعر الصرف لفترات طويلة ، والجهد الكبير الآخر للبنك المركزي يكمن برفع الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي يعد بحسب المنظور الاقتصادي خير داعم وساند وغطاء للعملة المحلية .

وفي جميع بلدان العالم المتحضر المتطلع للديمقراطية يتعامل مع البنك المركزي كسلطة نقدية مستقلة غير خاضعة للإرادات السياسية والحكومية حتى في أكثر البلدان استقراراً وثباتاً في النهج الديمقراطي ، لكن ما يجري في العراق يخالف هذه المبادئ ويتقاطع معها ، لان محاولات الحكومة لإخضاع البنك المركزي لسلطتها بضوء قرارها الأخير يدعو للتساؤل ، هل ان البنك المركزي فشل في سياسته النقدية وأحدث انعكاسات سلبية في قطاع المال أولاً ، ثم في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعاني هي أصلاً من سبات عميق ، لا ادري هل تتعامل الحكومة مع المؤسسة الاقتصادية الوحيدة التي حققت نجاحاً ملموساً خلال الفترة الماضية لتذهب بآراء المعترضين والمتحفظين من دون ان توضح اسباب هذا القرار .

ندعو الحكومة لتثبيت ملاحظاتها السلبية على البنك المركزي او تبيان الأسباب الموجبة لهذا القرار الذي نراه تكبيلاً وتحجيماً لمهمات ودور البنك المركزي ، وتكريساً للسلطة الاقتصادية المركزية التي تجعل من الحكومة الآمر والناهي والمسيطر على كل شيء ، في وقت يتحدث الدستور عن اقتصاديات السوق التي يفترض ان تركز على استقلالية مثل هكذا مؤسسات اقتصادية .

الأمر يدعو للدهشة والاستغراب في وقت نحن أحوج ما يكون لمثل هكذا كفاءات يزخر بها البنك المركزي العراقي .

فيما عزت بغداد تذبذب أسعار النفط للأوضاع غير المستقرة

طهران تسعى لإضافة مليون برميل لإنتاجها اعتماداً على الحقول المشتركة

□ بغداد /متابعة المدى

عمال في الآبار النفطية

قالت وزارة النفط إن الأوضاع السياسية غير المستقرة وراء تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية في الوقت نفسه كشفت إيران سعيها لإضافة مليون برميل من النفط يومياً إلى إنتاجها من خلال الاعتماد على الحقول المشتركة مع العراق، مبينة أن حجم إنتاجها من النفط الخام المحلي شهد تراجعاً طفيفاً خلال العام ٢٠١٢.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي خلال مؤتمر صحفي إن منظمة أوبك تسعى لتحقيق توازن في أسعار النفط العالمي، إلا أن الأوضاع السياسية غير المستقرة وراء تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وأضاف أن أوبك تبذل قصارى جهدها لضخ ما يكفي من الخام لتلبية الطلب العالمي وفي سياق آخر أشار لعيبي إلى أن وزارة النفط ما زالت تدرس السماح لشركة اكسون موبيل المشاركة في جولة التراخيص الرابعة المقرر إجراءها في نهاية شهر أيار المقبل".وكانت أسعار التعاقدات الآجلة للنفط الخام هبطت دولارا، يوم أمس الأحد (٨ نيسان ٢٠١٢) لتصل إلى ١٢٢ دولارا و٤٤ سنتا للبرميل الواحد بعد موافقة إيران على محادثات مع الولايات المتحدة وحلفائها بشأن برنامجها النووي لتهدئ المخاوف إزاء تعطل الإمدادات من الشرق الأوسط.

وأعلنت وزارة النفط في الثاني من نيسان الحالي أنها تلقت رسالة من شركة اكسون موبيل للمرة الثانية تؤكد فيها تجميد عقودها الاستكشافية مع إقليم كردستان العراق بشأن استخراج النفط، فيما أكدت أنها تدرس إمكانية السماح للشركة بالتنافس في جولة التراخيص الرابعة التي ستنطلق نهاية أيار المقبل.

وأكدت شركة اكسون موبيل، في ٢٨ شباط ٢٠١٢، أنها وقعت عقداً مع حكومة كردستان للتنقيب عن النفط ضمن حقولها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تجاهل تساؤلات وزارة النفط المركزية، في خطوة تهدد استثمار الشركة في حقل غرب القرنة، بعد سلسلة التحذيرات التي وجهتها الحكومة المركزية في حال تأكد توقيع العقد.

في الوقت نفسه تسعى إيران لإضافة مليون برميل من النفط يومياً إلى إنتاجها من خلال الاعتماد على الحقول المشتركة مع العراق، مبينة أن حجم إنتاجها من النفط الخام المحلي شهد تراجعاً طفيفاً خلال العام ٢٠١٢.ونقلت وكالة "فارس" الإيرانية عن المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية أحمد قلعة باني قوله، إن "حجم إنتاج النفط الخام في إيران يصل حالياً إلى أربعة ملايين برميل يومياً فيما ينص البرنامج الخماسي لتطوير قطاع النفط على إنتاج خمسة ملايين برميل في اليوم". وأضاف قلعة باني : أن وزير النفط رستم قاسمي "أمر الشركة الوطنية بوضع استخراج النفط من الحقول النفطية المشتركة مع العراق على رأس أولوياتها بهدف الوصول إلى إنتاج الكمية المطلوبة بحلول العام ٢٠١٤".وأكد المسؤول الإيراني أن "حجم إنتاج النفط الخام الإيراني خلال العام الجاري شهد تراجعا طفيفا مقارنة بالعام المنصرم"، وعزا السبب إلى "عدم وجود استثمارات في مجال تطوير حقول النفط"، لافتا إلى أن "وزارة النفط اتخذت عدد من الإجراءات لرفع حجم إنتاج النفط الخام خلال عام ٢٠١٣".وكانت الحكومة قللت على لسان المتحدث باسمها على الدباغ من المخاوف المتعلقة باستثمار الحقول النفطية المشتركة من قبل دول الجوار وخاصة إيران، معتبرة أن الموضوع برمته "إثارة إعلامية"، فيما أكدت أن العراق لا يملك أي معلومات فنية مؤكدة في هذا الشأن.أما وزارة النفط فقد أكدت على لسان المتحدث باسمها عاصم جهاد أنها لن تتساهل مع أي تجاوز على العراق، متشددة على ضرورة حل مسألة الحقول المشتركة وفقاً للأعراف الدولية"، واعتبرت في الوقت نفسه أن حفر واستثمار تلك الحقول من طرف واحد يؤدي إلى أضرار كبيرة.

وكانت شركة الهندسة والتنمية النفطية التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية أعلنت أنها وقعت، في (٧ شباط ٢٠١٢)، عقداً بنحو ربع مليار دولار مع شركة دانة للبترول المحلية لتطوير حقل شنغلي النفطي المشترك مع العراق، وذكرت وكالات رسمية إيرانية أن إيران تنتج أكثر من ١٣٠ ألف برميل يومياً، نحو ٦٨ ألف برميل منها في أربعة حقول مشتركة مع العراق، هي دهلران ونفط شهر وبيدر غرب وأبان، ونقلت تلك الوكالات عن المدير التنفيذي لشركة النفط للمناطق المركزية الإيرانية مهدي فكور قوله إن عمليات الحفر جارية حالياً في ثمانية مواقع ضمن عدد من الحقول المشتركة بين إيران والعراق، وإن النتائج مرضية.وكشفت عمليات التنقيب التي قامت بها شركة النفط الوطنية الايرانية أن العراق يمتلكان ١٢ حقلاً مشتركاً تحوي احتياطيا يصل إلى أكثر من ٩٥ مليار برميل وهو أكبر احتياطي للمواد الهيدروكربونية في موقع واحد بالشرق الأوسط .

وسبق لوزير النفط الإيراني رستم قاسمي أن طالب في تموز ٢٠١١ حكومته بوضع خطط لتطوير الحقول النفطية على الحدود مع العراق، وبين أن البنى التحتية لتلك الحقول تحتاج إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار لتحقيق خطة إيران الاقتصادية للسنوات العشرين المقبلة.ويضم العراق ٢٤ حقلاً نفطياً مشتركاً مع إيران والكويت وسوريا، من بينها ١٥ حقلاً منتجاً والأخرى غير مستغلة، وأبرز تلك الحقول سفوان والرميلة والزبير مع الكويت، ومجنون وأبو غرب وبزركان والفكه ونفط خانه مع إيران.

ويؤكد خبراء نفطيون أن مساحات بسيطة نسبياً من تلك الحقول تقع خارج الأراضي العراقية، لكن العراق أضعف من جيرانه تكنولوجيا وماليا في استغلال المكامن النفطية المشتركة، خاصة وأنه لم يتوصل حتى الآن إلى عقد اتفاقيات مشتركة مع إيران والكويت بشأن استغلال تلك المكامن، لأسباب منها عدم حسم مشاكل ترسيم الحدود معهما.

ووقعت وزارة النفط في ٢٩ تشرين الأول من عام ٢٠١٠ عقدا مع شركة اكسون موبيل الأميركية ومجموعة شل البريطانية الهولندية بتطوير حقل غرب القرنة. ويدور نزاع منذ فترة طويلة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة المنطقة الكردية شبه المستقلة بشأن حقول النفط في الشمال، حيث تعتبر بغداد العقود الموقعة بين حكومة الإقليم وشركات النفط العالمية غير قانونية.

ارتفاع حجم التبادل مع الأردن إلى مليار دولار

□ بغداد /متابعة المدى

قالت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ان حجم التبادل التجاري بين العراق و الأردن ارتفع إلى مليار دولار، مبينةً سعي الجانبين الى مضاعفة مبادلاتهما التجارية في العامين المقبلين.

وقال عضو اللجنة محمد الكاظمي لـ"شفق نيوز" إن حجم التبادل التجاري مع الأردن بلغ مليار دولار.

وأضاف الكاظمي أن حجم التبادل التجاري ماعدا الأنشطة النفطية بدأ بالارتفاع عن عام ٢٠١٠ الذي لم يكن يتجاوز حينها ٣٤٠ مليون دولار".

يذكر ان رئيس اللجنة الاقتصادية عن العراق مع الأردن وزير المالية رافع العيساوي، وقع في وقت سابق بروتوكول تعاون اقتصادي مع الجانب الأردني في المجال المالي والتجاري ومجال الطاقة، ويعدّ هذا البروتوكول مقدمة لتوقيع اتفاقية ثنائية بين البلدين.وبين الكاظمي أن "الحكومة تسعى مع الجانب الاردني إلى مضاعفة مبادلاتهما التجارية خلال العامين المقبلين".ويتجه حجم الصادرات الأردنية للعراق حاليا إلى الارتفاع مقارنة مع الاعوام الماضية وأهم السلع التي يستوردها الأردن من العراق تتمثل في سماد اليوريا والحديد ومشتقاته، ومواد كيميائية، والألمنيوم ومشتقاته، والتبن والقش. أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق فتتمثل في مواد الحليب، والخضار والفاكهة، والسمن النباتي، والمشروبات الغازية، والاسمنت، وأسلاك الكوابل، ومستحضرات الغسيل، وزيوت التشحيم، والبلاستيك، وسماد ثنائي فوسفات الأمونيا.

الشبيبي يعزو ارتفاع الدولار إلى الأوضاع السياسية المتوترة

□ بغداد / المدى

عزا محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي خلال لقائه رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أسباب ارتفاع صرف الدولار أمام الدينار الى الأوضاع السياسية المتوترة داخليا وإقليميا.وشهد سعر صرف الدينار انخفاضا ملحوظا خلال الأيام الماضية امام الدولار الامريكي ليصل في الاسواق المحلية الى ١٢٦،٥ الف دينار للورقة فئة المئة دولار.

وذكر بيان لمكتب النجيفي ان رئيس مجلس النواب العراقي استقبل في مكتبه محافظ البنك المركزي سنان محمد رضا الشبيبي واستعرض معه الأوضاع الاقتصادية وواقع عمل البنك المركزي.

ونقل البيان عن النجيفي تأكيده على وجوب ان يكون البنك المركزي مستقلا ومسؤولا استنادا الى احكام المادة ١٠٣□ الفقرة ٢□ من الدستور وكذلك المادة ٢/٢من قانون البنك المركزي العراقي ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ التي تنص□سعيا لتحقيق اهداف البنك المركزي العراقي ولانجاز مهامه ، يكون البنك المركزي العراقي مستقلا ومسؤولا كما ينص عليه هذا القانون□، باستثناء ما يحدد خلافا لهذا القانون".وأضاف النجيفي ان البنك المركزي لن يتلقى تعليمات من اي كيان او شخص آخر او مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية وسيتم احترام استقلالية البنك المركزي العراقي ولا يمكن لاي شخص التأثير وبصورة غير سليمة على اي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال أداء واجباته في البنك او التدخل في انشطة البنك المركزي العراقي".

واشار الى "دعم مجلس النواب المطلق لعمل البنك المركزي وفق الدستور والقانون"، مؤكدا ضرورة تواصل البنك المركزي مع اللجان النيابية ذات الصلة في مناقشة وتوضيح المشكلات التي يعاني منها العراق في مجالات السياسة النقدية والبنكية".

وشدد النجيفي على "ضرورة عدم تبعية البنك المركزي للحكومة وذلك لمنع وضع اليد على اموال العراق او تنفيذ الاحكام الدولية الصادرة ضد العراق من قبل الدائنين".وأوضح أيضا أن "مجلس النواب سيستضيف محافظ البنك المركزي في جلسة استماع لشرح واقع عمل البنك وتبيان مسألة سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي والاوضاع الاقتصادية والسياسة النقدية المتبعة".من جانبه، عزا محافظ البنك المركزي بحسب البيان أسباب ارتفاع صرف الدولار امام الدينار الى "ضعف الانتاج المحلي وقلة صادرات العراق □عدا النفط□ وضعف اجراءات الحكومة في جذب رؤوس الاموال الى العراق، فضلا عن الاوضاع السياسية المتوترة داخليا واقليميا، والحصار الاقتصادي الذي تعانيه بعض دول الجوار .

استثمار البصرة تسعى لانفتاح على الشركات الكرواتية واللبنانية

□ البصرة /ريسان الفهد

زار وفدا يمثل شركات كرواتية هيئة استثمار البصرة للاطلاع على الفرص الاستثمارية في المحافظة.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران لـ (المدى) ان الاستعانة بالشركات الأوربية تأتي في إطار نقل الخبرات التكنولوجية الى البلد وتشغيل اكبر عدد من اليد العاملة المحلية. لافتاً إلى استعداد الهيئة بتقديم جميع التسهيلات من اجل إقامة مؤتمر اقتصادي يجمع كل من الشركات الكرواتية ورجال الإعمال العراقيين ودوائر الدولة بهدف الاطلاع عن كثب على بيئة البصرة الاستثمارية . ووجه الوفد الكرواتي دعوة لمحافظ البصرة ورئيس هيئة الاستثمار لزيارة مواقع العمل في كرواتيا وطبيعة العمل الشركات الكرواتية . في الوقت نفسه زار وفد من هيئة استثمار البصرة جمعية تجار محافظة النبطية اللبنانية الجنوبية وقال رئيس وفد الهيئة إن هدف الزيارة هو الاطلاع على تجربة الإخوة اللبنانيين في مجال الاستثمار ، واللقاء برجال الأعمال في النبطية واطلاعهم على حجم فرص الاستثمار في البصرة

وأضاف رئيس الوفد : جرى خلال الجولة نقاشات اقتصادية وتجارية تمحورت حول تبادل الخبرات الاقتصادية، وإمكانية دخول الشركات اللبنانية في مجال الاستثمار في مختلف القطاعات " ومن جانبه أبدى رئيس جمعية تجار النبطية بدرالدين رغبته بالتعاون ما بين الشركات اللبنانية وهيئة الاستثمار في البصرة ،ونقل خبرة ابناء الجنوب اللبناني الذين يعملون في المجال التجاري والاقتصادي والزراعي وكان رئيس الهيئة قد كشف عن منح ست إجازات استثمار مختلفة الأغراض لكافة القطاعات الخدمية.

الباخرة بغداد تصل الاسبوع المقبل

□ بغداد /متابعة المدى

أعلنت وزارة النقل أنها أرسلت وفدا يضم ٥ بحارين إلى الصين لتسلم باخرة بغداد التي تبلغ قيمتها المالية ١٤ مليون دولار .وقال مدير عام شركة النقل البحري سمير الكرخي بحسب(آكانيوز)إن الشركة أرسلت وفدا يضم ٥ بحارة لاستلام باخرة بغداد التي كانت شركة النقل البحري قد تعاقدت على شرائها مع شركة" اي ان ات" الصينية بقيمة ١٤ مليون دولار وأضاف الكرخي أن الباخرة التي تقدر حمولتها بـ ٧ آلاف طن ستصل الى بغداد خلال الأسبوع المقبل بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية والمالية في تسديد المبلغ.وأعلنت وزارة النقل في٦ شباط الماضي أنها سددت أجور إنشاء باخرة بغداد والتي تبلغ قيمتها ١٤ مليون دولار .وأشار الكرخي إلى أن "باخرة بغداد انتهى العمل فيها وستبحر الى العراق محملة ببضائع مستوردة من الصين، حيث ستدعم الملاحة العراقية ".ويسعى البلد إلى عرض أسطوله البحري للاستثمار والذي يضم تسع بواخر كبيرة وتصل قيمتها الإجمالية الى ١١٠ مليون دولار.

ويفتقد العراق لأسطول بحري يضم سفنا ذات مواصفات حديثة متلائمة مع العمل الاقتصادي والتجاري للسنوات المقبلة.

برلمانية تدعو إلى ضرورة تفعيل القطاعات الاقتصادية المختلفة

□ بغداد /متابعة المدى

دعت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب نجيبة نجيب الى تفعيل القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال وضع خطة إستراتيجية مبنية على أسس علمية للنهوض بالاقتصاد الوطني وقالت نجيب بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): يجب وضع خطة إستراتيجية سواء كانت خمسية أم عشرية تشمل تأهيل وتفعيل جميع القطاعات الاقتصادية في البلد لاسيما (الزراعي والصناعي والسياحي) للنهوض بالاقتصاد في البلد وتحويله من اقتصاد ريعي أحادي المصدر الى اقتصاد متين معتمد على قطاعات كبيرة غير النفط.

وأضافت نجيب: ان تفعيل تلك القطاعات يحتاج لإرادة قوية من قبل الحكومة لرسم خارطة استثمارية ووضع خطة إستراتيجية لكيفية النهوض بالاقتصاد الوطني.